القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج11/14 (09/19) /01-ج س (0355)

الاجتماع الحادي عشر
للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

(مقر الأمانة العامة: 17-2019/9/18)

مشـــروع جدول الأعمـــال

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فهرس

مشروع جدول أعمال الاجتماع الحادي عشر

للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

البنـــــد	الموضـــــــــوع	الصفحة
البنـد الأول	السوق العربية المشتركة للكهرباء: 1- تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.1. موقف الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق). 2.1. قواعد تشغيل الشبكات العربية. 2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء. 1.2. دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي. 2.2. أمانة السوق، وتشكيل لجان السوق. 3- استكمال التعاون مع البنك الدولي. 4- المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية. 5- مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل.	2
البند الثاني	دعم قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال الفيدرالية.	19
البند الثالث	خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بالجمهورية اليمنية.	22
البند الرابع	الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	24
البند الخامس	دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية (إقامة المعارض المتخصصة).	27
البند السادس	المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية.	29
البند السابع	التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة. أولاً - التعاون العربي الصيني. ثانياً - التعاون العربي الإفريقي.	32
البند الثامن	موعد ومكان عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الكهرباء.	38

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الأول

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:**
	1- تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء. **1.1. موقف الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).**
عرض الموضـــوع	- تقوم السوق العربية المشتركة للكهرباء على أساس وجود إطار مؤسسي متين يصاحبها بنية تحتية مكتملة تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل السوق، وإطار تشريعي يقوم على أساس اعتماد أربع وثائق أساسية لحوكمة سوق الكهرباء، هي: مذكرة التفاهم، الاتفاقية العامة، اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء، قواعد تشغيل الشبكات العربية. - صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (ق8088-د.ع.(146)- ج 2- 2016/9/8) بالموافقة على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء والتي وقع عليها ممثلو 14 دولة عربية على هامش المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة (ابريل 2017)، ثم تبع ذلك توقيع كل من الأردن وفلسطين ليصبح عدد الدول الموقعة على مذكرة التفاهم 16 دولة حتى الآن. - ونظراً لأهمية موضوع دعم السوق العربية المشتركة للكهرباء، فقد باركت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (الجمهورية اللبنانية: يناير/ كانون ثان 2019) الجهود التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، ورحبت بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم، ودعوتهم لتنفيذ ما جاء بها.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 223 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) وينص على: 1. **تكليف أمانة المجلس بتعميم المسودة النهائية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) على الدول العربية، مرفقاً بهما قائمة بالملاحظات المقبولة وما تم بشأن تضمينها بالمسودة النهائية للاتفاقيتين، والطلب من الدول العربية الرد بملاحظاتها على**

	الاتفاقية العامة خلال ثلاثة أشهر. 2. **يعقد فريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية اجتماعاً لمناقشة الملاحظات الواردة من الدول العربية على الاتفاقية العامة واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها تمهيداً لعرضها لاحقاً على اجتماع لجنة خبراء الكهرباء.** 3. **تكليف أمانة المجلس، في مرحلة لاحقة، باستكمال إجراءات عرض الاتفاقيتين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم على مجلس الجامعة لاعتمادهما.** - القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص على: - **الموافقة على توصيات اللجنة التوجيهية خلال اجتماعها الثاني والعشرين (مقر الأمانة العامة: 2018/11/21) والأسلوب الذي اعتمدته بشأن تشكيل مجموعة عمل مصغرة من مجموعات الربط المختلفة (المغاربي والثماني وهيئة الربط الخليجي) للانتهاء من مراجعة الاتفاقية العامة واتفاقية السوق لتكون الاتفاقيتان جاهزتين للتعميم على الدول العربية.** - **تكليف أمانة المجلس بتعميم الاتفاقيتين على الدول العربية وذلك بهدف الحصول على الموافقة عليهما بعد اعتماد الاتفاقيتين من قبل اللجنة التوجيهية، على أن تقوم الدول العربية بموافاة أمانة المجلس بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.** - القرار رقم (ق.ق: 49 د.ع (4)- ج 3- 2019/1/20) الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20) حول السوق العربية المشتركة للكهرباء والذي ينص على: **1. مباركة الجهود التي يقوم بها المجلس الوزاري العربي للكهرباء لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، والترحيب بتوقيع الدول العربية الأعضاء على مذكرة التفاهم ودعوتها إلى السعي لتنفيذ ما جاء بها.** **2. تكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء باستكمال وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء (*).** **(*) ترى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن عملية دراسة ومناقشة اتفاقية السوق سابق لأوانه في الوقت الحالي، وتقترح تأجيلها إلى حين الانتهاء من مناقشة الاتفاقية العامة والموافقة عليها من طرف الدول الأعضاء قبل الشروع في دراسة الوثائق الخاصة المنبثقة عنها.**
الإجـــــراءات	- متابعةً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي أعلاه، عُقدت سلسلة من الاجتماعات لفريق الدراسة واللجنة التوجيهية بحضور فريق البنك الدولي وانتهت إلى إغلاق الملاحظات العالقة. • **الاجتماع الثاني والعشرين للجنة التوجيهية** (مقر الأمانة العامة:2018/11/21)، وقد أوصى بتشكيل مجموعة عمل مصغرة من مجموعات الربط المختلفة، لمراجعة

الاتفاقيتين من كافة النواحي سواء القانونية أو الفنية أو اللغوية، من حيث شمول الاتفاقيتين على جميع الملاحظات التي تم قبولها، وتطابق الترجمة العربية مع الصياغة الإنجليزية. - **وافق المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء** في اجتماع الرابع والثلاثين (2018/11/22) على توصيات اللجنة التوجيهية خلال اجتماعها الثاني والعشرين (مقر الأمانة العامة: 2018/11/21) والأسلوب الذي اعتمدته بشأن تشكيل مجموعة العمل المصغرة، وكلّف أمانة المجلس بتعميم الاتفاقيتين على الدول العربية وذلك بهدف الحصول على الموافقة عليهما بعد اعتماد الاتفاقيتين من قبل اللجنة التوجيهية، على أن تقوم الدول العربية بموافاة أمانة المجلس بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم. - تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي أعلاه، اجتمعت مجموعة العمل المصغرة **Task-Force** بمدينة عمان بالأردن خلال الفترة (22-2018/12/25) لمراجعة الاتفاقيتين، وقد تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2019/2/4 رسالة من رئيس فريق الدراسة مرفق بها (مسودة نظيفة + نسخة تتبع التغييرات للاتفاقيتين) قامت بتعميمها على رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، للاطلاع على المرفقات وموافاتها خلال اسبوعين باعتماد النسخة النهائية للاتفاقيتين تمهيداً لتعميمهما على الدول العربية بهدف الحصول على الموافقة الكتابية عليهما، واعتماد التقرير النهائي لمجموعة العمل المصغرة. - عُقد اجتماع تنسيقي أول بمقر الأمانة العامة صباح يوم الاثنين الموافق 2019/2/11 مع رئيس اللجنة التوجيهية، واجتماع تنسيقي ثاني صباح يوم الثلاثاء الموافق 2019/3/12 مع رئيس اللجنة التوجيهية، ورئيس فريق الدراسة (عن طريق الهاتف)، تم خلالهما الاتفاق على النقاط المختلف بشأنها بالاتفاقيتين، مع الأخذ بعين الاعتبار رأي أعضاء اللجنة التوجيهية حولهما، كما تم الاتفاق على أن يقوم الفريق الفني من الجانب المصري بإدخال التعديلات على الاتفاقيتين وموافاة أمانة المجلس بالنسخ النهائية للاتفاقيتين، وقد تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2019/3/14 المسودة النهائية للاتفاقيتين من الفريق الفني من الجانب المصري، قامت بتعميمهما على السادة رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية لاعتمادهما. - قامت أمانة المجلس بمراجعة دقيقة لمسودة النسخ النهائية للاتفاقيتين من حيث الصياغة باللغة العربية، وتصحيح الأخطاء المطبعية واللغوية، ومن ثم التعميم على الدول العربية بتاريخ 2019/5/5 وطلبت موافاتها بالموافقة الخطية خلال شهرين من تاريخ التعميم.	

	– تلقت أمانة المجلس حتى الآن موافقة المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقيتين، وبعض الملاحظات من هيئة الربط الخليجي، دولة ليبيا، الامارات العربية المتحدة. – قامت أمانة المجلس بتاريخ 2019/8/8 بتوجيه رسالة إلى السادة رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، مرفق بها ملاحظات كل من الامارات وليبيا على الاتفاقيتين، للاطلاع عليها وموافاتها برأي اللجنة التوجيهية بشأن التعامل مع تلك الملاحظات. – تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/8/18 من عضو اللجنة التوجيهية (دولة ليبيا) والتي يرى فيها أن يتم تعديل الملاحظات الخاصة بدولة ليبيا ودولة الامارات والمتعلقة بالأخطاء اللغوية او الملاحظات التحسينية والتي لا تؤثر على مضمون ومحتوى الاتفاقيتين بشكل عاجل كسباً للوقت.
المرفقات	**–تقرير وتوصيات الاجتماع (22) للجنة التوجيهية (المغرب:9–2018/9/12).** **–تقرير وتوصيات الاجتماع (22) للجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة:2018/11/21).** **– التقرير النهائي لمجموعة العمل المصغرة الخاصة بمراجعة الاتفاقيتين (2019/1/9).** **–محضر اجتماع بين أمانة المجلس ورئاسة اللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 2019/2/11).**
المطلوب	**تفضل اللجنة الموقرة بالنظر بـ :** **1– الاحاطة علماً بآخر التطورات المتعلقة بالاتفاقيتين، والموافقات الخطية للدول العربية عليهما، ورفع تقرير بذلك للاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.** **2– النظر في كيفية التعامل مع الملاحظات التي تلقتها أمانة المجلس مؤخراً.**

الموضـــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **1- تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء.** **2.1. قواعد تشغيل الشبكات العربية.**
عرض الموضـــوع	يتضمن الفصل الثالث من مذكرة التفاهم (وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء)، ثلاث وثائق أساسية أخرى ومنها قواعد تشغيل الشبكات العربية. وهي وثيقة تحدد بصورة قانونية المتطلبات الفنية للربط بنظام النقل واستخدامه من قبل مستخدمي الشبكة على نحو يضمن موثوقية وفاعلية وسلامة التشغيل، وقواعد تشغيل الشبكات العربية تصبح ضرورية في حالة التغيرات في الهيكل التنظيمي، أو إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، أو ملكية قطاع الكهرباء، والحاجة إلى "الوصول المفتوح" لنظام النقل.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (4) على: **4. تقديم الشكر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه ومساهماته في تغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكاتب استشارية متخصصة وذلك لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية.** **1.4 التأكيد على توصية اللجنة التوجيهية (الاجتماع 21) والمتعلقة بتشكيل المجموعة الفنية المصغرة - task force- (من الدول الأعضاء باللجنة التوجيهية برئاسة مصر) تكون مهمتها مراجعة الشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وكذلك اقتراح قائمة بالمكاتب التي ستقدم الخدمات الاستشارية (من خمسة إلى عشرة مكاتب)، على أن تنجز الشروط المرجعية قبل نهاية العام الحالي 2018.** **2.4 يتم عرض المخرجات التي يعدها الاستشاري على فريق عمل الدراسة ثم اللجنة التوجيهية لإبداء الملاحظات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المنجز في الخدمات الاستشارية الخاصة بإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية يعرض على المجلس في دورته القادمة (18ابريل 2019).**
الإجـــــراءات	- تم الاتفاق خلال الاجتماع الحادي والعشرون للجنة التوجيهية، وبحضور فريق البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الرباط:2018/9/21) على قيام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتغطية نفقات الخدمات الاستشارية المطلوبة من خلال تكليف مكتب استشاري متخصص وذلك لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية.

– وتنفيذاً للفقرة (1.4) من القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (2018/11/22)، والتي أكد فيها المكتب التنفيذي على توصية اللجنة التوجيهية في اجتماعها الحادي والعشرين (2018/11/21) والمتعلقة بتشكيل المجموعة الفنية المصغرة – task force– (من الدول الأعضاء باللجنة التوجيهية برئاسة مصر)، قام رئيس اللجنة التوجيهية (رئيس مجموعة العمل) بتشكيل مجموعة العمل المصغرة من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي، والتواصل معها من خلال رئيس المجموعة، ودمج جميع الملاحظات التي أبداها أعضاء المجموعة بالنسخة النسخة النهائية للشروط المرجعية لتقديم الخدمات الاستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وإعداد قائمة بأسماء الشركات الاستشارية المرجحة، تم إحالتهم بتاريخ 2019/1/14 للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. – تلقت أمانة المجلس رسالة الكترونية بتاريخ 2019/2/4 من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي متضمنة بعض الملاحظات والتعديلات على النسخة النهائية للشروط المرجعية التي أعدتها مجموعة العمل، وعلى إثرها وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/2/10 للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مرفق بها الشروط المرجعية للخدمات الاستشارية متضمنة ملاحظات كل من رئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسة وأمانة المجلس، وخطاب طلب تقديم العروض الموجه للمكاتب الاستشارية مع تعديلات رئيس اللجنة التوجيهية. وفي مرحلة لاحقة الوثيقة الخاصة (GCCIA ITC) بشأن إعداد القواعد اللازمة لتشغيل الشبكة العربية المشتركة للكهرباء. – تلقت أمانة المجلس رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/3/18 تتضمن قيام الصندوق العربي بالإجراءات التالية: أ- تم ارسال خطابات الدعوة لتسعة مكاتب استشارية. ب- أبدى عدد من تلك المكاتب اعتزامهم تقديم عروض. ج– طلب مكتبان من تلك المكاتب تمديد آخر أجل لتقديم العروض لمدة أسبوعين إضافيين (8 إبريل 2019 بدلاً من 25 مارس 2019). د– وافق الصندوق العربي على ذلك الطلب، وقام بإخطار كل المكاتب التي أبدت اعتزامها تقديم عروض. – تلقت أمانة المجلس رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تتضمن بأنه تم خلال المرحلة الحالية التعاقد مع مكتب استشاري (CESI) لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية، وأنه بانتظار تقرير المكتب الاستشاري.	

	– وبناءً على اقتراح من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وموافقة رئيسي اللجنة التوجيهية وفريق الدراسة، تم عقد اجتماع تشاوري (عن طريق الهاتف) بتاريخ 2019/7/25، لإطلاق العمل في الدراسة (إعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية)، حضره كل من: (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، رئيس اللجنة التوجيهية، رئيس فريق الدراسة، الاستشاري المكلف بالدراسة، أمانة المجلس) تم خلاله مناقشة العرض المرئي الذي قدمه الاستشاري (CESI) المكلف بإعداد دراسة قواعد تشغيل الشبكات العربية، ونطاق الأعمال، والمنهجية التي سيقوم الاستشاري باتباعها.
المرفقـــــــات	**– الشروط المرجعية للخدمات الاستشارية متضمنة تعديلات كل من رئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق عمل الدراسة وأمانة المجلس بطريقة تتبع التغيرات.** **– العرض المرئي المقدم من المكتب الاستشاري (CESI).** **– اتفاق مع الاستشاري لتطوير الاتفاقية.**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بـ:** **1. الإحاطة علماً بما تم من إجراءات.** **2. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المنجز في الخدمات الاستشارية الخاصة بإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.**

الموضـــــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.** **1.2. دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي.**
عرض الموضـــوع	قدم البنك الدولي خلال الاجتماع التشاوري الأول (الكويت: 28-2017/11/29) عرضاً مرئياً حول مقترح للمؤسسات الأولية للسوق الإقليمية بما في ذلك دراسة بدائل إنشاء المركز الإقليمي لإدارة السوق العربية المشتركة للكهرباء، تم خلاله تحديد نموذج الهيكل والتنظيم والميزانية للمؤسسات الإقليمية المقبلة، وذلك لتنظيم التجارة ودعمها بطريقة شفافة وفعالة وعادلة، كما اقترح البنك الدولي أن يتم الاستفادة من المنظمات القائمة والتي لديها بالفعل الخبرة والموارد التي يمكن توسيعها بسهولة لتولي الدور المتوقع للمؤسسات الإقليمية الانتقالية، وكذلك تقييم جدوى البدائل لإنشاء مركز مراقبة السوق لدعم التجارة الإقليمية، بحيث يكون للمركز مسؤوليات محددة تتعلق بالسوق الإقليمية.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: " **تكليف رئيس فريق الدراسة بموافاة أمانة المجلس بتوصياته حول رد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على ملاحظات الفريق بشأن الشروط المرجعية لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك القائمة المقترحة بأسماء المكاتب الاستشارية (من خمسة الى عشرة مكاتب)، تمهيداً لقيام أمانة المجلس بموافاة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بملاحظات اللجنة التوجيهية لأخذها بعين الاعتبار قبل طرح المناقصة**".
الإجـــــراءات	- رحبت لجنة خبراء الكهرباء في اجتماعها العاشر (الأمانة العامة: 25-2018/6/26) برغبة جمهورية مصر العربية لاستضافة المركز الإقليمي التنسيقي، وباستعداد الصندوق العربي لتحديث الدراسة الخاصة بالمركز ودراسة كافة البدائل المتاحة. - بناءً على اقتراح ممثل الصندوق العربي خلال الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التوجيهية (المغرب: 2018/9/12) على قيام الصندوق العربي بتمويل دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز التنسيقي الإقليمي، بعد تعديل الشروط المرجعية، ومن ثم التعاقد مع مكتب استشاري لإجراء الدراسة، وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/1/10 للصندوق العربي مرفقاً بها: (توصيات رئيس فريق الدراسة- قائمة بأسماء وعناوين المكاتب الاستشارية- المسودة المعدلة من النقاط المرجعية- ملاحظات الفريقين المصري والسعودي)، ورسالة ثانية بتاريخ 2019/2/14 متضمنة قرار اللجنة التوجيهية النهائي للدراسة المطلوبة لجدوى بدائل انشاء المركز الاقليمي التنسيقي.

	- تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/3/18 من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي متضمنة آخر المستجدات المتعلقة بدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي (Regional Electricity Trade Facility) والمتمثلة بقيام الصندوق العربي بإعداد الشروط المرجعية للدراسة، بحيث يقوم الاستشاري بدراسة كافة البدائل المتاحة، ورسالة بتاريخ 2019/5/12 مرفق بها تعقيب الصندوق العربي على ملاحظات أعضاء اللجنة التوجيهية، والنسخة المحدثة والنهائية من طلب العروض الخاص بالدراسة، وقائمة بأسماء المكاتب الاستشارية التي ستتم دعوتها لإجراء الدراسة، على أن يقوم الصندوق العربي بإرسال طلب العروض إلى قائمة المكاتب الاستشارية بعد تلقيه موافقة اللجنة التوجيهية على طلب العروض المحدث. - وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/6/10 للصندوق العربي مرفقاً بها جدولاً يتضمن ردود أعضاء اللجنة التوجيهية بشكل نهائي، وتنتظر من الصندوق العربي اختيار المكتب الاستشاري الذي سيتم تكليفه لإجراء الدراسة.
المرفقات	**- النسخة المحدثة (نوفمبر 2018) للشروط المرجعية لدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.** **- المراسلات التي وجهت للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التوالي بتاريخ (2019/1/10 ومرفقاتها- 2019/2/14).** **- المراسلات الواردة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التوالي بتاريخ (2019/1/20- 2019/3/18 2019/5/12).**
المطلوب	**تفضل اللجنة الموقرة بالإحاطة علماً بالتطورات الجارية والمتعلقة بدراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي، ورفع تقرير بذلك للاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.**

الموضـــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **2- الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.** **2.2. أمانة السوق، وتشكيل لجان السوق.**
عرض الموضـــوع	- تشير الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) **إلى ضرورة تشكيل أمانة للسوق** بحيث تعمل مؤقتاً ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وكذلك لجنتين إقليميتين: - **اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية:** والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء. - **اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء:** وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مُشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل/وسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية. - وفي هذا الإطار قدم البنك الدولي عدة اقتراحات حول إنشاء سكرتارية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وتطورات التمويل، ودور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما قدم بعض المقترحات للمؤسسات الأولية للسوق الإقليمية، وإمكانية الاستفادة من المنظمات القائمة والتي لديها بالفعل الخبرة والموارد التي يمكن توسيعها بسهولة لتولي الدور المتوقع للمؤسسات الإقليمية الانتقالية.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: " **الموافقة على التصور الذي عرضه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتكوين أمانة السوق المقترحة، والميزانية اللازمة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من خلالها تغطية الميزانية، وذلك في ضوء ما تسفر عنه دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز التنسيقي الإقليمي للسوق.**
الإجـــــراءات	- تلقت أمانة المجلس رسالة من البنك الدولي بتاريخ 2018/9/16 مرفق بها نسخة محدثة من العرض المرئي (Implementation Facility - 09-16-2018 UPDATED) والذي يعرض فيه رؤيته للإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، قامت أمانة المجلس بتعميمه على السادة أعضاء اللجنة التوجيهية للاطلاع وإبداء الملاحظات عليه. - من جهة ثانية ومن خلال المراسلات المختلفة التي تمت بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي والمتعلقة بإنشاء وتمويل أمانة السوق، وجه الصندوق العربي رسالة بتاريخ 2018/10/1 للبنك الدولي تتضمن مرئياته حول تكوين أمانة السوق، والميزانية المقترحة للفترة 2019-2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من

	خلالها تغطية الميزانية، وبعض التوصيات حول نوعية الخبراء ومدة التعاقد. – وافق المكتب التنفيذي في اجتماع الرابع والثلاثين على التصور الذي عرضه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بتكوين أمانة السوق المقترحة، والميزانية اللازمة للفترة 2019–2021، والخيارات المختلفة التي سيتم من خلالها تغطية الميزانية، وذلك في ضوء ما تسفر عنه دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق. – وجه البنك الدولي رسالة بتاريخ 2019/2/14 إلى أمانة المجلس ورئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسة مرفق بها: 1– النظام الأساسي للجنة مشغلي أنظمة النقل العربية (TSO). 2– النظام الأساسي للجنة العربية الاستشارية والتنظيمية (ARC). 3– تفعيل أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء (تم مراجعتها لتعكس الملاحظات التي تم استلامها من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي). 4– النظام الأساسي لأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء. ويرجو من المعنيين الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات حولها قبل نهاية مارس 2019. – تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/2/17 من رئيس فريق الدراسة متضمنة بأن ما ورد بالوثيقة الخاصة بأمانة السوق بحاجة إلى إعادة النظر، لأنها لا تبدو متوافقة مع أخر المستجدات بهذا الصدد، ويقترح تأجيل مراجعة المستندات الخاصة بأمانة السوق إلى حين الانتهاء من دراسة بدائل إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق، وتأجيل مراجعة اللوائح الخاصة باللجان.
المرفقـــــــات	**– الوثائق المرسلة من البنك الدولي بتاريخ 2019/2/14 (الأنظمة الأساسية: لجنة التشغيل– لجنة استشارية– أمانة السوق) ووثيقة تفعيل أمانة السوق.**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بالاحاطة علماً بما تم من إجراءات.**

الموضـــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **3- استكمال التعاون مع البنك الدولي. (المبادرة الجديدة للبنك الدولي)**
عرض الموضـــوع	في إطار التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في عدد من المجالات، وخاصة في مجال الطاقة، قدم البنك الدولي خلال الاجتماع التشاوري الثالث بالمغرب (سبتمبر 2018)، عرضاً مرئياً عن مبادرة خاصة حول تسيير تنفيذ الاتفاقيات والإسراع في تجارة السوق للفترة (2019- 2024)، ويشار إليه باختصار (RET-IF) (Regional Energy Trade Implementation Facility) وتُعتبر المبادرة الجديدة للبنك الدولي استكمالا للمبادرة الحالية والتي سوف تنتهي في يونيو 2019، وتعكس رؤيته حول الاطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة، والتي تتمثل في انشاء امانة السوق التي يجب تعزيزها ودعمها حيث انها جزء من عملية التطوير، وانشاء اللجان (لجنة مشغلي وميسري الاسواق/ الشبكات الوطنية والاقليمية واللجنة الاستشارية التنظيمية) ومهامها وادوارها كما هي موضحة بمذكرة التفاهم، وقد تم تحديثها من قبل البنك الدولي (2018/9/16).
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3) على: "**1.3 تفويض اللجنة التوجيهية بالتواصل مع البنك الدولي لتطوير الآلية التنفيذية للمبادرة الجديدة، على غرار ما تم بالنسبة للمبادرة الحالية المسماة (إنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية)، ومن ثم تعميمها على الدول العربية لإبداء الملاحظات عليها، وعرضها بالشكل النهائي على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (18 أبريل 2019).** **2.3 الطلب من البنك الدولي استكمال المهام المتبقية من المبادرة الحالية الخاصة بتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية، وكذلك دراسة ملاحظات اللجنة التوجيهية فيما يتعلق بالمبادرة الجديدة وأخذها بعين الاعتبار، ومن ثم تحديث المبادرة بناءً على ذلك.** **3.3 الإحاطة علماً بمقترح البنك الدولي لدمج ورشتي العمل والتدريب (الأولى لمناقشة نموذج التسعير المقترح، وإبداء الملاحظات عليه، تمهيداً لبدء البرنامج والتدريب عليه. والثانية لمناقشة ملاحظات الدول العربية على النموذجين الخاصين بدراسة فرص التجارة بالسوق، والجدوى الاقتصادية والمالية لمشاريع الربط الكهربائي) في ورشة واحدة تعقد في الجزائر خلال الفترة 28-30 يناير 2019، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لدعوة الدول العربية للمشاركة في ورشتي العمل".**
الإجـــــراءات	- قامت أمانة المجلس بتعميم المبادرة الجديدة والمحدثة من قبل للبنك الدولي (2018/9/16) على أعضاء اللجنة التوجيهية، لدراستها وإبداء الملاحظات عليها.

– تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2018/10/17 من رئيس اللجنة التوجيهية ترى فيها أن الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة هو موضوع هام جداً ويُعتبر الموضوع الرئيسي في المبادرة الجديدة للبنك الدولي، وبالتالي فهو يحتاج إلى دراسات مستفيضة متأنية، ونقاشات ومداولات وعصف ذهني من كافة أعضاء اللجنة التوجيهية، من أجل اتخاذ القرارات الحكيمة والصائبة والتي تصب في مصلحة السوق العربية المشتركة للكهرباء، كما اقترح رئيس فريق الدراسة في رسالته بتاريخ 2018/10/18 فصل موضوع المبادرة الجديدة للبنك الدولي عن موضوع الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وليس هناك مانع لقبولها من حيث المبدأ، بالرغم من أن هناك إمكانية الاستمرار في الاستفادة المثلى من دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبعض المهام في ظل استمرار دعم البنك الدولي. – أحيط المكتب التنفيذي في اجتماعه الرابع والثلاثين (2018/11/22) علماً بالمبادرة الجديدة للبنك الدولي الخاصة بتسيير التنفيذ (Implementation Facility). وفوَض اللجنة التوجيهية بالتواصل مع البنك الدولي لتطوير الآلية التنفيذية للمبادرة الجديدة، على غرار ما تم بالنسبة للمبادرة الحالية المسماة "**إنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية**"، ومن ثم تعميمها على الدول العربية لإبداء الملاحظات عليها، وعرضها بالشكل النهائي على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، كما طلب من البنك الدولي استكمال المهام المتبقية من المبادرة الحالية الخاصة بتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية، وكذلك دراسة ملاحظات اللجنة التوجيهية فيما يتعلق بالمبادرة الجديدة وأخذها بعين الاعتبار، ومن ثم تحديث المبادرة بناءً على ذلك. – قامت أمانة المجلس بتاريخ 2019/3/4 بتعميم المبادرة الجديدة للبنك الدولي **(The Pan-Arab Regional Energy Trade Implementation Facility Conceptual Framework Related to Electricity Trade – WB)** على الدول العربية (أعضاء اللجنة التوجيهية) لإبداء الملاحظات عليها، في موعد أقصاه 2019/4/4 تمهيداً لعرضها بالشكل النهائي على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء. – تلقت أمانة المجلس رسالة الكترونية من المهندس يوسف الجناحي رئيس فريق الدراسة بتاريخ 2019/3/5 ويقترح فيها بأن تكون الخطوات القادمة بعرض المبادرة على الدورة القادمة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، كما ورد بقرار المكتب التنفيذي (نوفمبر 2018). – تلقت أمانة المجلس رسالة الكترونية بتاريخ 2019/4/5 من المهندسة فضيلة كبير مديرة الكهرباء و توزيع الغاز / وزار الطاقة بالجزائر عضو باللجنة التوجيهية وتقترح الطلب	

	من البنك الدولي إعادة النظر في الاقتراح المرسل والاقتصار حصرا في هذه المبادرة على الكهرباء و ذلك احتراما لصلاحيات المجلس و المهام المخولة اليه. – أحيط المكتب التنفيذي علماً بمقترح البنك الدولي لدمج ورشتي العمل والتدريب في ورشة واحدة تعقد في الجزائر خلال الفترة 28–30 يناير 2019، وكلف أمانة المجلس بالتنسيق مع البنك الدولي لدعوة الدول العربية للمشاركة في ورشتي العمل. – عقدت ورشتي العمل والتدريب بمدينة الجزائر خلال الفترة (28–2019/1/30)، وتضمن برنامج ورشتي العمل والتدريب على مدار ثلاثة أيام المواضيع التالية: (تخطيط الطاقة الكهربائية– التحليل الاقتصادي والمالي– آلية التسعير الإقليمية)، وفي الجلسة الختامية تم عرض لخبرات الدول المشاركة في تقييم التجارة الإقليمية وحساب تكلفة الهامش. – أعدت أمانة المجلس تقريراً حول ورشتي العمل والتدريب تم تعميمه بتاريخ 2019/2/19 مرفق به قرص مدمج يتضمن كافة العروض المرئية التي تم تقديمها خلال الورشة. – قامت الأمانة العامة بإعداد استبيان حول ورشتي العمل والتدريب في اليوم الاخير من الورشة، والتي أظهرت نتائجه عن مدى رضى المشاركين لمحتويات المواد العلمية المقدمة والرغبة في تقديم المزيد من تلك الورش العملية.
المرفقـــــــات	**– العرض المرئي للبنك الدولي حول المبادرة الجديدة للبنك الدولي الخاصة بتسيير التنفيذ (RET-IF AMCE REV112218) في اجتماع المكتب التنفيذي (نوفمبر 2018).** **– رسالة رئيس فريق الدراسة حول مبادرة البنك الدولي بتاريخ 2019/3/5.** **– رسالة الجزائر حول مبادرة البنك الدولي بتاريخ 2019/4/5.** **– تقرير حول ورشتي العمل والتدريب.** **– ملخص عن الورشة من البنك الدولي.**
المطلـــــــوب	**– تفضل اللجنة الموقرة بالاحاطة علماً بما تم من إجراءات.**

الموضـــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **4- المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية.**
عرض الموضـــوع	في إطار التعاون المستمر بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي في عدد من المجالات، وخاصة في مجال الطاقة، قدَّم البنك الدولي مبادرة لإنشاء منصة لتبادل الطاقة (غاز، كهرباء) بين الدول العربية خلال مرحلة انتقالية 2016-2019. وذلك بهدف تسريع اندماج الدول العربية في تجارة الكهرباء والغاز كوسيلة لتعزيز إقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء، ويقوم المشروع على أساس تقديم دعم مؤسسي وقانوني وتطوير الاستثمار في البنية الأساسية القائمة على مستوى إقليمي وقطري، في نفس الوقت لتسهيل تجارة الكهرباء والغاز، وقد كلف المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة (ابريل 2017) أمانة المجلس واللجنة التوجيهية بالتحضير للمؤتمر المزمع تنظيمه مع البنك الدولي والترحيب بمشاركة هيئة الربط الخليجي الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 223 الصادر عن الدورة "12" للمجلس - الفقرة رقم (8) والتي تنص على: " **تكليف أمانة المجلس واللجنة التوجيهية بالتحضير للمؤتمر المزمع تنظيمه مع البنك الدولي عام 2017، والترحيب بمشاركة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك.**" - القرار رقم 260 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) وينص في فقرته (3.4) على: "**الإحاطة علماً بعقد المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية في الأسبوع الأخير من أبريل 2019 بدولة الكويت، ودعوة معالي الوزراء للمشاركة في فعالياته بشكل مكثف**".
الإجـــــراءات	- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2018/11/6 رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي متضمنة بأنه تم الاتفاق بين كل من البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والصندوق العربي على أن يتم إدماج الكهرباء والغاز ضمن فعاليات المؤتمر، واقتراح لعقد المؤتمر يومي 29 و 30 ابريل 2019. - أحيط المكتب التنفيذي في اجتماعه الرابع والثلاثين (2018/11/22) علماً بعقد المؤتمر الإقليمي لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية والمقترح خلال النصف الأول من عام 2019، وتقديم الصندوق العربي الدعم المالي لتمويل المؤتمر. - تلقت أمانة المجلس رسالة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2019/3/18 تتضمن بأنه جاري التباحث بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

	والاجتماعي مع البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وأمانة المجلس، لتحديد أنسب موعد لعقد المؤتمر، وهناك توجه لعقد المؤتمر في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر 2019 . - كما تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2019/5/30 من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي متضمنة موافقته على اقتراح عقد المؤتمر الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6 و 7 نوفمبر 2019 على هامش اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء والمزمع عقده يوم 5 نوفمبر 2019 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة. - وجه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعوات بتاريخ 2019/8/7 لمعالي الوزراء العربي المعنيين بشؤون الكهرباء لمعالي الوزراء لحضور المؤتمر الأول لإنشاء منصة لتسريع تجارة الطاقة في المنطقة العربية يومي 6 و 7 نوفمبر 2019. - كما وجهت إدارة الطاقة دعوات بتاريخ 2019/8/8 إلى كل من (لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية- اللجنة التوجيهية- فريق الدراسة- أمانات وهيئات الربط الكهربائي) لحضور المؤتمر.
المرفقـــــــات	**- برنامج المؤتمر.**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بـ:** **1- الاحاطة علماً بآخر التطورات المتعلقة بعقد المؤتمر.** **2- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي بعرض نتائج المؤتمر وتعميمها على الدول العربية.**

الموضـــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **5- مستجدات مشاريع الربط الكهربائي العربي الشامل.**
عرض الموضـــوع	- شـهدت المنطقـة العربيـة مجموعـة مـن المسـتجدات علـى صـعيد مشـروعات الـربط الكهربائي العربي الرئيسية القائمة والتي تأخذ شكل إنشاء خطوط جديدة أو تقوية القائم منها، ويعتبر الاتفاق بين الجانبين (السعودي - المصري) و (المصري- السوداني) على إنشاء خطوط ربط بين الدولتين أهم المستجدات في الموضوع.
القـــرارات ذات الصلة	- القرارات الصادرة عن المجلس في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار 224 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: "**التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي الثماني والمغاربي وهيئة الربط الخليجي والدول الأعضاء بموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول، مع بيان العوائق والعقبات التي تعترض استكمال هذه المشروعات بالصورة المرجوة على المستويين الثنائي والجماعي، وتكليف أمانة المجلس بتحديث المستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي كل سنة، بشكل دوري، وعرض تقرير بذلك على المجلس**".
الإجـــــراءات	- وجهت أمانة المجلس مذكرات بتاريخ 2019/2/2 إلى مندوبيات كل من (السعودية- السودان- مصر) لموافاتنا بآخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائي لكل من (المصري- السوداني) و (المصري- السعودي). - كما وجهت أمانة المجلس مذكرات بتاريخ 2019/2/2 وبتاريخ 2019/7/15 إلى كل من: (هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- أمانة اللجنة المغاربية للكهرباء- الأمانة العامة لمشروع الربط الكهربائي الثماني)، لموافاتنا بآخر المستجدات المتعلقة بالربط الكهربائي. - كما تلقت أمانة المجلس (عرض مرئي) من الجهات المختصة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية حول تطوير الشبكات الكهربائية والنمو المتسارع للطاقات المتجددة في مزيج الطاقة.
المرفقـــــات	**- تقرير حول تطوير الشبكات الكهربائية والنمو المتسارع للطاقات المتجددة في مزيج الطاقة من الجهات المختصة بالجمهورية الاسلامية الموريتانية.**
المطلـــــوب	1. **التأكيد على ضرورة قيام أمانات الربط الكهربائي الثماني والمغاربي وهيئة الربط الخليجي والدول الأعضاء بموافاة أمانة المجلس بالمستجدات أولاً بأول.** 2. **تكليف أمانة المجلس بتحديث المستجدات الجارية في مشروعات الربط الكهربائي العربي، وبشكل دوري، وعرض تقرير بذلك على المجلس.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثاني

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	دعم قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال الفيدرالية
عرض الموضـــوع	- يعاني الصومال من مشاكل وتضرر في البنية التحتية لمرافق الدولة ومنها قطاع الكهرباء، وبداية من عام 2012 قامت عدة شركات محلية وبدعم من بعض الدول الأوروبية بمحاولات لإنارة بعض شوارع العاصمة مقديشو وبعض المدن الصومالية بالطاقة الشمسية، وبالرغم من تلك المحاولات ما زال الصومال يحتاج إلى دعم كبير في قطاع الكهرباء، حيث من الصعب الحصول على الطاقة الكهربائية لمعظم الشعب نتيجة ارتفاع تكاليف نقل الكهرباء، ومساهمة من الدول العربية للشعب الصومالي الشقيق والذى تمتد أواصل الدعم المقدم في مجالات عدة في فترات سابقة، ومتابعة لقرارات مستحدثة في هذا الشأن، جاءت أهمية عرض الموضوع على المجلس الموقر.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16) والذي نص على: **1 ." تكليف فريق من لجنة خبراء الكهرباء لإعداد تقرير شامل حول وضع قطاع الكهرباء في جمهورية الصومال وسبل دعمه.** **2. دعوة مؤسسات التمويل العربية والدولية لتقديم المساعدات المالية لجمهورية الصومال بحيث توجُه لتحسين وضع قطاع الكهرباء به".** - قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 192 الصادر عن الدورة الحادية عشرة (الأمانة العامة: 2015/6/9) والتي ينص على: **"1. الإحاطة علماً بالاستبيان الذي قام بإعداده الاتحاد العربي للكهرباء، والطلب من الجهات المختصة بجمهورية الصومال الفدرالية تعبئته تمهيداً لتعميم نتائجه على الدول العربية، وحثها على تقديم الدعم الفني والعيني لقطاع الكهرباء في الصومال.** **2. تكليف أمانة المجلس بالتواصل مع المؤسسات التمويل العربية والدولية لتقديم المساعدات المالية والفنية لدعم قطاع الكهرباء في الصومال".**

	– قـرار القمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي دورتـه العاديـة الرابعـة (بيـروت:2019/1/20) (ق.ق: 58 د.ع(4) – ج 3 – 2019/1/20) بعنـوان /دعـم جمهورية الصومال في مساعيها نحو تنفيذ خطة التنمية الصومال وإعفائها من ديونها الخارجية" والتي ينص على: **4. الترحيب بنتائج الاجتماع الفني الأول الذي عقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/12/18 بين وفد حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة، لمناقشة دعم تنفيذ خطة التنمية الصومالية وإعفائه من ديونه الخارجية.** **8. مساعدة الحكومة الصومالية على انضمامها لمشروعات الربط الكهربائي العربي، وتكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعداد تقرير شامل حول قطاع الكهرباء بالصومال وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال.**
الإجـــــراءات	– تنفيذاً للقرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16)؛ تلقت أمانة المجلس تقريراً من المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية، تم إحالته للاتحاد العربي للكهرباء، والذي أوضح أن التقرير لا يجيب عن كافة الإيضاحات المطلوبة. – وتنفيذاً لتوصية الاجتماع السابع للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (الأمانة العامة: 2015/3/18) تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2015/3/26 رسالة من الاتحاد العربي للكهرباء مرفقاً بها الاستبيان المطلوب متضمناً كافة الاحتياجات المالية والفنية، والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الصومال، تم إحالته إلى المندوبية الدائمة لجمهورية الصومال الفيدرالية، والطلب منها إحالته إلى الجهات المعنية بشؤون الكهرباء لتعبئة الاستبيان وموافاة أمانة المجلس به لعرضه على الدورة القادمة للمجلس. – وقد أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الحادية عشرة (الأمانة العامة: 2015/6/9) علماً بالاستبيان الذي أعده الاتحاد العربي للكهرباء، وطلب من الجهات المختصة بجمهورية الصومال الفيدرالية تعبئته تمهيداً لتعميم نتائجه على الدول العربية، وحثها على تقديم الدعم الفني والعيني لقطاع الكهرباء. – دعت القمة العربية في دورتها العادية 29 بالمملكة العربية السعودية (ابريل 2018) المنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والأمانة العامة إلى تقديم أشكال الدعم المختلفة للحكومة الصومالية والمساهمة في رفع المعاناة عن الشعب الصومالي. – كما أوصى الاجتماع الفني الأول لدعم الصومال (مقر الأمانة العامة:2018/12/18) بمساعدة الحكومة الصومالية في مجال قطاع الكهرباء (بند 7)،وبدعوة المجالس الوزارية

	المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى وضع مزيد من برامج بناء القدرات لصالح الصومال. - واتخذت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (بيروت: يناير 2019) قراراً بمساعدة الحكومة الصومالية على الانضمام لمشروعات الربط الكهربائي العربي، وكلف المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعداد تقرير شامل حول قطاع الكهرباء بالصومال وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال.
المرفقـــــــات	- **قرار رقم (233) الصادر عن الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي (الأمانة العامة: 2014/9/16).** - **قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 192 الصادر عن الدورة 11 (الأمانة العامة: 2015/6/9).** - **قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (718) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15.** - **توصيات الاجتماع الفني الأول لدعم خطة التنمية الصومالية ومعالجة الديون الخارجية الصومالية (الأمانة العامة: 2018/12/18).** - **قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (بيروت:2019/1/20) (ق.ق: 58 د.ع(4) – ج 3 – 2019/1/20).**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بالنظر في:** **تكليف أمانة المجلس للتشاور والتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الصومالية المعنية لإعداد الخطوات الرئيسية اللازمة لاستكمال إجراءات الاستبيان الخاص بالاحتياجات المالية والفنية، والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الصومال، وإعداد تقرير شامل عن احتياجات قطاع الكهرباء في الصومال.**

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثالث

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بالجمهورية اليمنية
عرض الموضـــوع	- يواجه اليمن جملة من التحديات والاختلالات المزمنة على مختلف الصعد الاقتصادية رالاجتماعية والإنسانية خاصة منذ سبتمبر 2014 حيث تراجعت مؤشرات التنمية وتدهورت منظومة الخدمات الأساسية ودمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية. - أعدت وزارة التخطيط اليمنية خطة قصيرة الأجل حول أولويات أعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي للفترة (2019-2020) تركز على تمكين الدولة من استعادة الخدمات الأساسية في عدة قطاعات من بينها قطاع الكهرباء والطاقة. - تهدف أولويات قطاع الكهرباء والطاقة إلى إعادة بناء وتأهيل وصيانة منظومة الكهرباء واستعادة توفير خدمة التيار الكهربائي عند مستوياتها قبل الحرب.
القـــرارات ذات الصلة	- (ق.ق: 57د.ع. (4)- ج3-2019/1/20) الصادر من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة الخاص بدعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية التالي نصه: **1- دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، تقديم دعم فني ومادي للجمهورية اليمنية في إطار برنامج تكاملي يسهم في إعادة الإعماروالتعافي ويضمن عودة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.** **2- دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والصناديق العربية والمنظمات العربية المتخصصة والجهات العربية والدولية المانحة، تقديم الدعم للجمهورية اليمنية في مجالات مساعدة اللاجئين والنازحين، وفي مجالات التدريب والتعليم الشامل، والتغطية الصحية الشاملة، بالإضافة إلى برنامج التوظيف والتمكين، وبرنامج دعم المرأة وإعادة تأهيل الشباب والأطفال الذين تم تجنيدهم في الحرب، وتشغيل الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وإيصالها لمستحقيها.**

الإجـــــــراءات	– تم عرض الموضوع على الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20)، البند السادس عشر: دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الإعمار والتنمية. – اتخذت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20) القرار رقم (ق.ق: 57د.ع. (4)– ج3–2019/1/20 بدعوة الدول والمؤسسات المالية والصناديق العربية والجهات العربية والدولية المانحة تقديم الدعم الفني والمادي لليمن. – عقدت إدارة العلاقات الاقتصادية بالقطاع الاقتصادي اجتماعاً تشاورياً مع المعنيين من الجمهورية اليمنية بمقر الأمانة العامة يوم 2019/5/20 لبحث تنفيذ القرار ومناقشة بنود المسودة الأولية للخطة (مرفق) بهدف عرضها على المجالس الوزارية المتخصصة كلاً حسب تخصصه وذلك لتنفيذ قرار القمة.
المرفقـــــــات	– **قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الرابعة (بيروت:2019/1/20) (ق.ق: 57 د.ع(4) – ج 3 – 2019/1/20).** – **خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي: الأولويات العاجلة.**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بالنظر في:** **الطلب من الدول العربية المساهمة في تقديم المساندة الفنية في مجال المحطات الكهربائية، وتأهيل الكوادر البشرية اليمنية.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الرابع

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	**الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.**
عرض الموضـــوع	– إن الزيادة في الطلب على الطاقة، وشحّة المياه، والرغبة في تأمين التزود بالطاقة والاكتفاء الذاتي، من أهم الأسباب التي دعت الدول العربية للتوجه إلى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، فضلاً عن احتياجها إلى المزيد من المعرفة المطلوبة، والمهارات والموارد البشرية والمالية اللازمة، وإلى إلى تأسيس وتطوير للبنى التحتية الأساسية للشروع في بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه. – أقر المؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء دورية انعقاد المنتدى العربي حول "**آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية**"، كل عامين. حيث يتم تنظيم المنتدى العربي حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه بالطاقة النووية كل سنتين منذ العام 2010 بتنظيم مشترك بين الهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء والاتحاد العربي للكهرباء، ويعتبر المنتدى منصّة عربية مهمّة للنقاش حول الأولويات والمخاوف المتعلقة ببرامج القدرة النووية في الدول العربية، بما في ذلك المتطلبات اللازمة لإجراء دراسات شاملة لجدوى القدرة النووية، وتشجيع التعاون العربي والفهم العام حول قضايا رئيسية تتعلق بالقدرة النووية.
القـــرارات ذات الصـــلة	– القرار 227 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: – **دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في الأنشطة المشتركة التالية:** ▪ **المنتدى العربي الرابع حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، المقرر إقامته بالمملكة الاردنية الهاشمية (في العام الحالي 2017).** ▪ **أنشطة الهيئة ذات العلاقة باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء لعام 2017.**

	– **تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، والطلب من الدول العربية التعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية لإعداد هذا التقرير.** – **الترحيب بالدعوة التي تقدم بها معالي رئيس المكتب التنفيذي للدول العربية لتبادل الخبرات التي اكتسبها قطاع الكهرباء المصري في هذا المجال.** – القرار 262 الصادر عن الاجتماع الرابع والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (القاهرة: 2018/11/22) والذي ينص على: **1. الاحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الصادرة عن المنتدى العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية (المملكة الأردنية الهاشمية– عمان: 10–2017/10/12).** **2. دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، والمزمع إقامته عام 2019 بجمهورية مصر العربية.**
الإجـــــراءات	– تنفيذاً للفقرة (1) من قرار المجلس أعلاه، نظّمت الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتعاون مع هيئة الطاقة الذرية الأردنية وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة) والاتحاد العربي للكهرباء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية "المؤتمر العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية" وذلك بمدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة: 10 – 2017/10/12. – يجري حالياً الإعداد والتحضير لإقامة المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، المزمع إقامته بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2–2019/12/4. حيث عُقد الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الخامس بمقر هيئة المحطات النووية المصرية بالقاهرة يومي 17–2019/3/18 تم خلاله الاتفاق على: (محاور المنتدى– برنامج المنتدى– إعلان المنتدى– النشرة التعريفية– الموقع الرسمي للمنتدى) كما تم الاتفاق على تحديد الالتزامات (التكليفات) للجهات المنظمة للمنتدى العربي الخامس. – تنفيذاً للفقرة (2) من قرار المجلس أعلاه، قدمت الهيئة العربية للطاقة الذرية تقريراً محدثاً حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد. – عُقد المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 16–2018/12/20. تحت رعاية دولة رئيس محلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، وفي اليوم الأخير للمؤتمر وتشجيعاً من اللجنة المنظمة للمؤتمر

	للباحثين الشباب، تم تكريم الباحثين المتميزين من الشباب الذين يصل سنهم إلى 35 سنة، ودارت المنافسة بين 19 باحثاً من بين مقدمي البحوث في المؤتمر، وقد وزعت شهادات تميز للباحثين الشباب الذين حصلوا على المراكز الثلاثة الأولى. كما صدر عن المؤتمر عدة توصيات تضمنت تشجيع المؤسسات البحثية في الدول العربية لإجراء مشاريع بحثية مشتركة في مجالات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، ودعوة الدول العربية إلى تبني سياسة تعليمية وتدريبية فعالة داعمة للابتكار والتميز وتلبي الاحتياجات الحقيقية للدول العربية في برامجها النووية الحالية والمستقبلية.
المرفقـــــــات	**– مذكرة شارحة من الهيئة العربية للطاقة الذرية حول إقامة المنتدى العربي الخامس حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية (مصر 2019).** **– تقرير حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد.** **– تقرير شامل عن المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية– شرم الشيخ خلال الفترة 16–2018/12/20.** **– ملخص للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الذرية، بين الهيئة العربية للطاقة الذرية، والسلطة الصينية للطاقة الذرية.**
المطلـــــــوب	**1. دعوة الوزارات/ والمؤسسات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية لتكثيف مشاركتها في الأنشطة المشتركة التالية:** **– المنتدى العربي الخامس حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية"، بجمهورية مصر العربية (القاهرة: 2–2019/12/4).** **– أنشطة الهيئة العربية للطاقة الذرية ذات العلاقة باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء لعام 2019.** **2. تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتنسيق مع أمانة المجلس لتحديث التقرير الذي يتم إعداده بشكل دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، والطلب من الدول العربية التعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية لإعداد هذا التقرير.**

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الخامس

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	**دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية.** **أ – إقامة المعارض المتخصصة.**
عرض الموضـــوع	أقر المجلس الوزاري العربي للكهرباء انتهاج أسلوب إقامة المعارض المتخصصة، وذلك بهدف تنمية صناعة معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، والتعريف بها، ويقام معرض للصناعات الكهربائية في الوطن العربي مرة كل عامين تحت رعاية المجلس وتستضيفه إحدى الدول العربية، ويصاحبه ندوة حول أحد الموضوعات ذات الصلة. وقد أقيم إلى الآن ثمانية معارض وصاحب كل منها ندوة حول أحد الموضوعات ذات الصلة.
القـــرارات ذات الصـــلة	– القرار رقم 228 الصادر عن المجلس في دورته الثانية عشرة (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص في فقرته (2) على: "**إقامة المعرض بالتزامن مع المؤتمر العام للاتحاد العربي للكهرباء كل ثلاث سنوات، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء في الإعداد والتنظيم له.**"
الإجـــــراءات	– تنفيذاً لقرار المجلس أعلاه، تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2018/4/16 من الاتحاد العربي للكهرباء حول إقامة المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء والمعرض المصاحب له (دمج المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء) بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 5-2018/12/6. – قامت أمانة المجلس بتعميم موعد ومكان إقامة المؤتمر السادس والمعرض المصاحب على الدول العربية، وترجو الجهات المعنية لحث الشركات المصنعة للمعدات الكهربائية للمشاركة بالمعرض المصاحب للمؤتمر.

	- نظم الاتحاد العربي للكهرباء وبالتعاون مع شركة الكهرباء الوطنية في الاردن فعاليات المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء، والذي ناقش الواقع الحالي والآفاق المستقبلية للكهرباء في الوطن العربي، وكيفية مواجهة الصعوبات والتحديات المستقبلية، في مدينة عمان – الاردن خلال الفترة 5-2018/12/6، ومعرض مصاحب للمؤتمر للشركات الصناعية (وهو دمج للمعرض التاسع لصناعة المعدات الكهربائية في الوطن العربي، الذي تنظمه عادة جامعة الدول العربية، مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء).
المرفقـــــــات	**- تقرير موجز حول إقامة معرض صناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية.** **- رسالة الاتحاد العربي للكهرباء حول دمج المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء.** **- محاور المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء (المملكة الأردنية الهاشمية-عمّان: 5-2018/12/6).**
المطلـــــــوب	**تفضل المجلس الموقر بالنظر في:** **1- الإحاطة علماً بإقامة المعرض** (دمج المعرض التاسع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي مع معرض الاتحاد العربي للكهرباء) **بالمملكة الأردنية الهاشمية: عمان خلال الفترة 5-2018/12/6 على هامش المؤتمر العام السادس للاتحاد العربي للكهرباء.** **2- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء للإعداد والتحضير للمعرض العاشر، على هامش المؤتمر السابع للاتحاد العربي للكهرباء. (2021)**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السادس

مذكرة للعرض على (حذف)
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــوع	**المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية** (Nexus).
عرض الموضـــوع	إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، التي أقرّتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنيّة، كي تعمل جاهدةً على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على موارد كوكبنا والحرص على عدم إهمال أي منها. لذلك أخذ الاهتمام العالمي في السنوات القليلة الماضية يتزايد بدراسة العلاقة المتداخلة بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء، ونتج عن ذلك ما يعرف بمفهوم "ترابط المياه والطاقة والغذاء". ونظراً للعلاقة الوثيقة بين القطاعات الثلاثة، يمكن فهم هذه العلاقة كمنطلق أساسي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.
القـــرارات ذات الصـــلة	- القرار رقم 244 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة:2017/4/6) والذي ينص على: **1. التأكيد مجدداً على دعوة الدول العربية إلى التعامل مع موضوع الترابط بين الطاقة/ المياه/ الغذاء بشكل متكامل على المستوى الوطني أولاً، ثم على المستوى الإقليمي.** **2. تكليف أمانة المجلس بتعميم ونشر الأوراق الخاصة بسياسات الترابط بين المياه والطاقة والغذاء Policy Papers لرفع الوعي بموضوع الترابط لدى صناع القرار وأصحاب المصلحة.** **3. دعوة الدول العربية إلى التعاون مع الخبراء الذين ينفذون دراسة تضمين الترابط في الاستراتيجيات القطاعية للمياه والطاقة والغذاء، والاستفادة من مخرجات الدراسة، وتكليف خبراء متخصصين لحضور اجتماع عرض نتائج الدراسة يوم 15-4-2017.** **4. الاستفادة من أنشطة المشروع الجديد الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتعيين كبار المسئولين للمشاركة في الدورات التدريبية الإقليمية المزمع**

	تنظيمها حول الترابط، وفي انجاز دراسات الجدوى لمشاريع البنية التحية للترابط التي سيقوم بها المشروع في المرحلة الثانية في بعض البلدان العربية. – القرار رقم 196 الصادر عن الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه (مقر الأمانة العامة: 2019/6/27) والذي ينص في فقرته ثالثاً على: **ثالثاً: مشروع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والذي تنفذه الوكالة الالمانية للتعاون الدولي:** 1. دعوة الدول العربية والأمانة الفنية للمجلس إلى التعاون مع الحوار الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالأنشطة المزمع تنفيذها. 2. دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقرير بخصوص الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالترابط المقترح تنفيذها. 3. دعوة الدول العربية التي استفادت من أنشطة مشروع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقرير يتضمن مدى الاستفادة من الأنشطة التي يتم تنفيذها. **البرنامج الحواري للترابط بين المياه والطاقة والغذاء للوكالة الالمانية للتعاون الدولي:** 1. دعوة الدول والأمانة الفنية إلى التعاون مع الحوار الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالدورات التدريبية ومنبر المعرفة للترابط وغيرها من الأنشطة. 2. دعوة الدول إلى موافاة الأمانة الفنية بتقرير بخصوص الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالترابط التي تقوم بتنفيذها او التي تعتزم تنفيذها ومدى الاستفادة من الانشطة التي يتم تنفيذها بتعاون بين الأمانة الفنية والمنظمات الشريكة للمجلس.
الإجـــــراءات	**تم تنفيذ الأنشطة التدريبية والبحثية التالية:** – نظمت الوكالة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) بشأن البرنامج الحواري الإقليمي للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورة تدريبية حول ترابط الموارد في المناطق الحضرية بالتعاون مع مشروع مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لنهج الترابط وتكنولوجيات الطاقة المتجددة (ميناريت) في المنستير/ تونس في فبراير 2018 بمشاركة 52 متدربا من تونس والأردن ولبنان ومصر، تم خلالها تطبيق نهج الترابط على حالات دراسية واقعية لمشروع ميناريت على مستوى البلديات عبر أنشطة تفاعلية. – تم إعداد دراسة حول تفاعلات ترابط المياه– الطاقة– الغذاء في المشروع المقترح للاستزراع بالطاقة الشمسية في الأردن بهدف التعرف على الثغرات التي حالت دون تنفيذ المشروع واستخلاص الدروس المستفادة بمقارنة حالات دراسية أخرى كالهند، ويتم حاليا إعداد دراسة حول الأمن المائي في سياق ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية في تونس، بهدف التعرف على الآثار البيئية والاجتماعية– الاقتصادية لضخ المياه، وتحديد آليات تقنينها وإدارتها والسياسات المطلوبة لتعزيز ذلك، وقد تم تفعيل الشراكة مع منظمة

	الفاو للتعاون المشترك في هذه الدراسة وتضافر الجهود مع المشروع الذي تعدّه منظمة الفاو حول مخاطر ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية في الأردن ومصر وتونس. – عقد اجتماع اللجنة التوجيهية للبرنامج الحواري للترابط مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل في مارس 2018 واجتماع آخر في يونيو 2018 للتشاور حول المرحلة الثانية للبرنامج.
المرفقـــــــات	**– عرض الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** **– عرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) حول مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي.**
المطلـــــــوب	**النظر في تبني المجلس الموقر للتوصيات التالية:(تراجع في ضوء توصيات الخبراء)** **1. تكليف أمانة المجلس للتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والاسكوا، والفاو لتوسيع مشاركة واستفادة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة من فرص التدريب والمشاركة في المشاريع التي سيتم تنفيذها مستقبلاً.** **2. الترحيب بمبادرة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، لتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول موضوع الطاقة والتغيرات المناخية، وموضوع الترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء.** **3. تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للمشاركة في اجتماع اللجنة رفيعة المستوى، والتنسيق بين قطاعي المياه والزراعة المنبثقة عن الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة والذي انعقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2019/4/4، وتفعيل إعلان القاهرة الصادر عنه.** **4. دعوة الدول العربية التي سيتم اختيارها لتنفيذ مشاريع الترابط والتي ستنفذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في المرحلة الثانية من مشروع الحوار الإقليمي للترابط (بداية من 2020) بالتنسيق مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه.**

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السابع

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية
مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــــوع	**التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.**
	أولاً- التعاون العربي الصيني:
عرض الموضـــوع	إدراكا لعمق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بين الجانبين العربي والصيني على امتداد التاريخ، وانطلاقا من الاقتناع بأهمية تعزيز التعاون العربي الصيني حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون، اتفقت الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على إقامة منتدى التعاون العربي – الصيني، وقد تم توقيع إعلان تأسيس المنتدى في مدينة القاهرة بتاريخ 2004/9/14؛ حيث قام الطرفان بوضع برنامج عمل المنتدى ومن ضمنها تعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة، وفي إطار البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني وتنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء، عقدت ست دورات لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وستعقد الدورة السابعة للمؤتمر في جمهورية الصين الشعبية خلال عام 2020.
القـــرارات ذات الصـــلة	– القرار رقم 245 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: **1. تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية لتوجيه الدعوة للدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في مجال الطاقة للمشاركة في أعمال الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني (مصر 2018).** **2. التنسيق بين الجانبين العربي والصيني لبدء الإعداد للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (عام 2018).** **3. دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وتنظيم زيارات متبادلة وورش عمل في المجالات المختلفة.**

	4. الإشادة بمستوى التعاون بين الجانب الصيني والهيئة العربية للطاقة الذرية في التنظيم المشترك لست ورش عمل حول الجوانب المختلفة لتقنيات مفاعلات القوى وأمانها. - القرار رقم 266 الصادر عن الاجتماع 34 من المكتب التنفيذي (مقر الأمانة العامة: 2018/11/22) والذي ينص على: **1. توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية والأمانة العامة على حسن تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة بجمهورية مصر العربية: القاهرة خلال الفترة 5-2018/11/8، وتكليف أمانة المجلس بإعداد تقرير مفصل حول فعاليات المؤتمر يعمم على كافة الدول العربية والمنظمات المعنية.** **2. الطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس بملخص لأهم إنجازاتها في مجال التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، ليتم تقديمه خلال الدورات القادمة للمؤتمر.** **3. تكليف أمانة المجلس بتعميم الأنشطة المقترحة تحت مظلة مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة على كافة الدول العربية لاستلام ترشيحاتها في هذا الشأن.**
الإجـــــراءات	- تنفيذاً للقرار رقم 245 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6). والمتعلق بالإعداد والتحضير للدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (مصر 2018). وبناءً على التنسيق المشترك بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات التنسيقية تم خلالها الاتفاق على: **شعار المؤتمر: (حزام واحد، طريق واحد، وفرص استثمارية واعدة) - موعد ومكان عقد المؤتمر:** خلال الفترة 5-2018/11/8 بمدينة القاهرة- **المحاور والبرنامج الزمني لمؤتمر:** (الطاقة الكهربائية- الطاقة المتجددة- الطاقة النووية- النفط والغاز- الفرص الاستثمارية)، وهيكل البرنامج الزمني يكون في اليوم الأول للتسجيل والاجتماعات التنسيقية والافتتاح، والثاني والثالث للجلسات العلمية، والرابع للزيارات- **الموقع الإلكتروني للمؤتمر:** تم إعداد تصميم أولي لموقع المؤتمر، باللغتين العربية والإنكليزية. - استضافت جمهورية مصر العربية الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة خلال الفترة 5-2018/11/8 في مدينة القاهرة، **تحت شعار "حزام واحد، طريق واحد : فرص استثمارية واعدة"**، وذلك بمشاركة حوالي 250 مشاركاً من كبار المسؤولين والخبراء والمهندسين ورجال الأعمال المعنيين بشؤون الطاقة منهم 51 مشاركاً من الجانب الصيني، و200 مشاركاً من الجانب العربي (10 دول عربية)، إلى جانب ممثلين عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والهيئة العربية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وصدر في نهاية المؤتمر بيان ختامي تم التوقيع عليه من

الجانبين.

- قامت أمانة المجلس بتعميم التقرير النهائي للمؤتمر السادس والبيان الختامي على الدول العربية.

- من جهة ثانية، ومن خلال الإنجازات التي حققها الطرفان في مجال التدريب في الطاقة النظيفة، اتفق الجانبان على إنشاء مركز تدريب عربي ـ صيني للطاقة النظيفة، وقام الجانبان بإعداد اتفاقية انشاء المركز والتي تم توقيعها في بكين 2018/7/10 بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الوطنية للطاقة بجمهورية الصين الشعبية، ويهدف المركز إلى تبادل الخبرات بين الجانبين في مجال الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والشبكات الذكية، والتكنولوجيا الطاقة النظيفة). كما اتفق الجانبان في البيان الختامي على تقديم الدعم اللازم لمركز التدريب العربي الصيني في مجال الطاقة النظيفة لتمكينه من خدمة الطرفين في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يقدر الجانبان المساهمات التي يقدمها المعهد الصيني لهندسة الطاقة المتجددة ويتطلعان لتنظيم الدورة التدريبية الأولى التي ستقام في الصين عام 2019.
- وتنفيذاً للمادة رقم (3) من اتفاقية إنشاء مركز تدريب عربي ـ صيني للطاقة النظيفة، قامت أمانة المجلس بتاريخ 2019/1/27 بتعميم مذكرتها على الدول العربية، والطلب منها بيان رغبتها في استضافة المركز، وقد أبدت كل من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. رغبتها في استضافة مركز التدريب.
- كما قامت أمانة المجلس وتنفيذاً للفقرتين (2-3) من القرار رقم 266 الصادر عن الاجتماع 34 للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتعميم مذكرتها بتاريخ 2019/2/12 على الدول العربية والطلب منها موافاة أمانة المجلس بأهم الإنجازات في مجال الطاقة مع الجانب الصيني، تمهيداً لقيام أمانة المجلس بإعداد تقرير شامل حول التعاون مع الجانب الصيني. ومرفق بالتعميم الأنشطة المقترحة من الجانب الصيني للمركز التدريبي للطاقة النظيفة خلال عام 2019 وهي:

1- SMART GRID

2- CLEAN COAL TECHNOLOGY

3- LARG SCALE PV STATION

- ومن ناحية أخرى، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و منظمة التنمية والتعاون للربط العالمي للطاقة (**GEIDCO**) الصينية بتاريخ 2017/5/13 بمدينة بكين، بهدف تشجيع التخطيط والدراسات المشتركة حول الربط العابر للحدود في مجال الطاقة، والنظر في إنشاء مجموعة عمل مشتركة في مجال الربط الكهربائي والطاقة المتجددة، وتنفيذاً لما جاء في مذكرة التفاهم، عُقدت سلسلة من

	الاجتماعات التنسيقية بمقر الأمانة العامة بين إدارة الطاقة ومنظمة التنمية والتعاون للربط العالمي للطاقة وذلك للتحضير لعقد دورة تدريبية حول تنمية الطاقة، واستخدام تكنولوجيا الكهرباء، والربط الكهربائي الدولي.
المرفقـــــــات	**- اتفاقية انشاء المركز التدريبي العربي للطاقة النظيفة.** **- مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة وGEIDCO**
المطلـــــــوب	**تفضل المجلس الموقر بالنظر في:** **1. الترحيب باستضافة كل من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية لمركز التدريب العربي الصيني للطاقة النظيفة (الجانب العربي).** **2. التنسيق بين الجانبين العربي والصيني لبدء الإعداد للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين 2020).** **3. دعوة اللجنة العليا من الجانبين لعقد اجتماعات تحضيرية للدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.** **4. تكثيف المشاركة من الجانب العربي في المؤتمر السابع لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الصين2020.** **5. المشاركة في الدورات التدريبية التي يقدمها المركز التدريبي العربي الصيني في مجال الطاقة النظيفة.** **6. الترحيب بالتعاون مع المنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO) في مشروع الربط الكهربائي العربي.**

الموضـــــــــوع	**التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة.** **ثانياً- التعاون العربي الإفريقي:**
عرض الموضـــوع	التعاون العربي الافريقي المؤسسي هو أحد أهم التعاونيات القائمة تحت مظلة الجامعة العربية حيث تم عقد أربع قمم عربية إفريقية منذ السبعينيات من القرن العشرين، خاصة بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الأفريقية الأول (القاهرة: مارس 1977)، والقمة العربية الإفريقية الثانية (دولة ليبيا- سرت: 2010)، والقمة العربية الإفريقية الثالثة (الكويت: 2013)، والقمة العربية الأفريقية الرابعة (جمهورية غينيا- مالابو 2016)، ومن خلال هذه القمم تم وإنشاء عدة مؤسسات للتعاون في شتى المجالات، ودفع عجلة التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي بصفة خاصة، كما تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تأسيس شراكة عربية أفريقية خاصة في ظروف العولمة التي تمر بها بلدان العالم. أقرَّت قمة سرت وثيقة للشراكة الاستراتيجية وخطة عمل للتعاون العربي الأفريقي خلال الفترة 2010-2016، وتشجيع إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الجانبين خاصة في مجال الطاقة للاستفادة من المصادر الطبيعية للطاقة المتجددة وتبادل الكهرباء، كما تم وضع البرامج والأنشطة المتضمنة في خطة العمل للفترة 2017-2019، واتفق الجانبان في القمة الأخيرة على تنظيم منتدى أفريقي عربي للمؤسسات التمويلية، وتعزيز التجارة الإقليمية وتنمية القدرات في مجال الطاقة من أجل زيادة الصادرات خارج المنطقتين، وتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات المالية على الاستثمار في بناء برامج الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية.
القـــرارات ذات الصـــلة	- القرار رقم 246 الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2017/4/6) والذي ينص على: **الإحاطة علماً بنتائج أعمال القمة الأفريقية العربية الرابعة (23 نوفمبر 2016، ملابو، غينيا الاستوائية)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.** - القرار رقم 2214 الصادر عن الدورة 103 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري (مقر الأمانة العامة: 2019/02/07) والذي ينص على: "**1- الموافقة من حيث المبدأ على مشروع خطة العمل العربية الإفريقية (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية)، مع الأخذ بالاعتبار ملاحظات الدول العربية بشأنها.** **2- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لعرض خطة العمل العربية - الأفريقية (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية)، على الاجتماعات المشتركة للجانبين العربي - الأفريقي، وتعميمها على نقاط اتصال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبداء الرأي، تمهيداً لإقرارها بشكلها النهائي من الاجتماع المشترك**

	لوزراء الخارجية من الجانبين، ومن ثم عرضها على القمة العربية الإفريقية بالرياض. **3- الأخذ علماً بطلب كل من: الجمهورية التونسية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية استضافة الاجتماع الأول لمؤسسات التمويل العربية والإفريقية لآلية تنسيق تمويل المشروعات العربية والإفريقية، وعرض نتائج هذا الاجتماع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي".**
الإجـــــراءات	- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (103) بتاريخ 2019/2/7 من حيث المبدأ على مشروع خطة العمل العربية الإفريقية المعدلة 2021/2019(الجوانب الاقتصادية والاجتماعية). - عُقد الاجتماع التنسيقي بتاريخ 2019/4/30 بين الأمانة العامة (إدارة الطاقة من إدارة التنسيق والمتابعة بالقطاع الاقتصادي) ووفد مفوضية الاتحاد الافريقي، تم خلاله مناقشة مشروع خطة العمل، واردود الواردة من الدول العربية حول الخطة، وخاصة ما تضمنته مذكرة جمهورية مصر العربية حول مشروع زيادة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وقد عرضت إدارة الطاقة الملاحظات الواردة من الدول العربية على البنود الخاصة بالطاقة المدرجة في مشروع خطة العمل العربية الأفريقية، وترى إدارة الطاقة إدراج المقترح الذي تم التوافق عليه من الجانبين العربي والإفريقي في قمة ملابو 2016، والمتمثل في تنظيم منتدى استثمار عربي أفريقي بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. - عقد اجتماع تنسيقي داخلي بتاريخ 2019/5/14 بين إدارات القطاع الاقتصادي والاجتماعي وإدارة افريقيا والتعاون العربي الافريقي برئاسة الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤن السياسية الدولية، وذلك لمناقشة التعديلات السابق عرضها في اجتماع يوم 4/30، وقدمت إدارة الطاقة عرضاً يتضمن تعديلات على البنود الخاصة بالطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول العربية.
المرفقـــــــات	**- قرارات القمة العربية الإفريقية (غينيا الاستوائية- مالابو؛ 2016/11/23).** **- القرار الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (2017/4/6).** **- مشروع خطة العمل العربية الإفريقية المعدلة 2021/2019.** **- نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2214- دع 103-2019/2/7).**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة بـ:** **- الإحاطة علماً بنتائج أعمال القمة الأفريقية العربية الرابعة (23 نوفمبر2016، ملابو، غينيا الاستوائية)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.** **- تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالمتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية والمكلفة بتنفيذ خطة العمل العربية الإفريقية وعرض النتائج على المجلس في دورته القادمة.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثامن

مذكرة للعرض على
الاجتماع الحادي عشر للجنة خبراء الكهرباء
في الدول العربية

مقر الأمانة العامة 17-2019/9/18

الموضـــــــوع	**موعد ومكان الاجتماع الثاني عشر للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية.**
عرض الموضـــوع	- وفقاً للمادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء- اللجان المتخصصة- والتي تنص على: **"يجوز أن تجتمع اللجنة مرتين في الفترة ما بين دورات انعقاد المجلس وترفع توصياتها إلى المكتب التنفيذي".**
القـــرارات ذات الصـــلة	
الإجـــــراءات	- تقترح أمانة المجلس أن تعقد لجنة خبراء الكهرباء اجتماعها القادم يوم ..... /00مارس/2020 بمقر الأمانة العامة.
المرفقـــــات	
المطلـــــوب	- **تفضل اللجنة الموقرة بالإحاطة علماً بالموعد المقترح والموافقة عليه أو تعديله وفق ما تراه مناسباً.**